السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85 / شهر حزيران / السنة
https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1265

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

The pattern of Iraq's Foreign Trade and the Strategy of Moving to wards Establishing Trade Agreements With Neighboring Countries.. (Analytical study)

نمطية التجارة الخارجية للعراق وإستراتيجية التوجه نحو إقامة اتفاقيات تجارية مع دول الجوار:دراسة تحليلية

أ.د. عبد الكريم جابر شنجار
Abdulkareem .J Shingar
Abdukareem.shingar@qu.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

Abstract

The pattern of Iraq's foreign trade is a phenomenon linked to the renter economy, which was established since the rise in the importance of the extractive industry in forming Iraq's gross domestic product since the beginning of the seventh decade of the last century, and Iraq has not succeeded in diversifying its renter economy over half a century for several reasons, the most prominent of which is Iraq's entry into conflicts and wars that destroyed infrastructure. After the Iraqi economy moved from a war economy before 2003 to a peace economy after the change of the previous political system, and the beginning of a phase of trade openness with the outside world.

Keywords, Iraq's foreign trade Arab and non-Arab countries in Particular, Economic Diversification) (Renter economy

المستخلص

تعد نمطية التجارة الخارجية للعراق ظاهرة مرتبطة بالاقتصاد الريعي ، إنشات مع منذ تصاعد أهمية الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للعراق منذ بداية العقد السابع من القرن المنصرم ، ولم ينجح العراق في تنويع اقتصاده الريعي على مدار نصف قرن من الزمن لعدة أسباب من أبرزها دخول العراق في صراعات وحروب تسببت في تدمير البنى التحتية. وبعد انتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد الحرب قبل عام ٢٠٠٣ الى اقتصاد السلم بعد تغير النظام السياسي السابق وبدأ مرحلة من الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي، أتبع العراق أسلوب إقامة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول التي تربط معه في علاقات تجارية بشكل عام ومع دول الجوار العربي وغير العربي بشكل خاص . ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي تناول تحليل حجم ومكونات الناتج المحلي الاجمالي ، ومن ثم التطرق الى مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين العراق والدول الاخيرة...

الكلمات الرئيسية: (التنويع الاقتصادي ،دول الجوار العربي وغير العربي ، الاتفاقيات الاقتصادية)

المقدمة

إن متابعة دراسة التجارة الخارجية للعراق مسألة في غاية الأهمية في كل مرحلة من مراحل التي يعيشها الاقتصاد العراقي، ويعود ذلك الى إن حصائل تلك التجارة تمثل الرافعة المالية لتمويل الخطط التنموية لذلك الاقتصاد. وبالطبع ان كل المهتمين في التجارة الخارجية للعراق يدركون أنها تتسم بالنمطية الثابتة بشكل كبير باعتمادها على الصادرات النفطية التي تمثل نحو 90% من إجمالي الصادرات العراقية في مرحلة ما بعد عام 2003، وخلال المدة السابقة بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة الى عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم المختلفة بشكل عام ومع دول الجوار العربي وغير العربي بهدف تنظيم وتنسيق النشاطات الاقتصادية وتنظيم التبادل التجاري مع تلك الدول، وعلى الرغم إن الميزان التجاري للعراق يسجل عجزا متواصل مع دول الجوار المختلفة لم تبادر تلك السلطات بنشر تفاصيل تلك الاتفاقيات لفرض قيام المختصين بتصويبها لغرض اتخاذ إجراءات تجارية لتقليل أو لخفض ذلك العجز. ودون شك إن مكونات الناتج المحلي الإجمالي للعراق تمنح الإمكانية للوقوف إلى قدرة البلد على توفير الإنتاج لسد متطلبات الاستهلاك المحلي وفي حالة الفائض منها سيوفر فرصة إلى تصديرها إلى الخارج وكلما كان هناك تنوع في الاقتصاد المعني، فإن ذلك يعكس القوة التساومية مع شركائها التجاريين.

أهمية البحث: تأتي الأهمية من الوقوف على نمطية التجارة الخارجية للعراق المرتكزة على طبيعة الناتج المحلي الإجمالي المتسم بعدم التنوع في مكوناته ومن ثم بيان علاقة نجاح أو إخفاق عقد العراق للاتفاقيات الاقتصادية مع دول الجوار المختلفة .

هدف البحث: تحقيق ما يأتي.

1- بيان مكونات الناتج المحلي الإجمالي للعراق وعلاقة ذلك بالقدرة على توفير الإنتاج المحلي من السلع والخدمات الفائضة من حاجة الاستهلاك المحلي لفرض القيام بتصديره .

2- الوقوف على حجم وهيكل والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للعراق وهو ما يعكس مقومات الاقتصاد ومدى سعة الشراكات التجارية مع العالم الخارجي.

3- استعراض إلى الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية للعراق مع دول الجوار العربي وغير العربي.

فرضية البحث: تنطلق من السؤال الآتي .

هل إن توجه العراق إلى عقد الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية يمثل خيار استراتيجي للاقتصاد العراقي بما يضمن التعامل بشكل متوازي مع شركائه التجاريين.

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث كما يأتي:

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد والتجارة الخارجية للعراق.

أولا- طبيعة الاقتصاد العراقي: ينظر إلى الاقتصاد العراقي من خلال دراسة الناتج المحلي الإجمالي والذي يقسم إلى ثلاثة أقسام ويشير لها الجدول رقم (1) للسنوات 2004 و2023 :

1- **القطاعات السلعية:** تمثل هذه القطاعات القسم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتضم (قطاع الزراعة والغابات والصيد وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد وقطاع الكهرباء والماء والغاز) وعند المقارنة بين الحجم والنسبة لمساهمة كل قطاع في القطاعات السلعية وأيضا مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة من 9% عام 2004 إلى 2.50% عام 2023 ,وكذلك انخفاض

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية من 88.33 % الى 83.20% للسنتين السابقتين على التوالي، وفي حين تحسنت نسبة مساهمة بقية القطاعات السلعية الأخرى وان اعلى نسبة حققها قطاع البناء والتشييد، أذ ارتفعت النسبة من 0.65% عام 2004 إلى 7.63% عام 2023. وعلى المستوى الإجمالي ساهمت القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي فقط انخفضت من 86% إلى 61.78%.

2- **القطاعات الخدمية الإنتاجية**: لم تسجل هذه القطاعات تطورا كبيرًا، ومن الجدول السابق يلاحظ انخفاض مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في تكوين هذه القطاعات من 44.35% عام 2004 41.39% عام2023 في حين ارتفعت نسبة قليله في مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين من 54.83% إلى 57.60% للسنتين السابقتين على التوالي في حين لم تحقق مساهمة واضحة في قطاع التمويل والتأمين والمصارف فقد سجل 1.10% في عام 2023 بعد أن كان يبلغ 0.92% عام 2004. وفي المستوى الإجمالي فقد ارتفعت النسبة من 11.5% في العام الأخير إلى 15.31% في العام الأول.

3- **القطاعات الخدمية الاجتماعية:** تحسنت مساهمة هذه القطاعات بشكل فرادي وقد حقق ذلك تقدم قطاع الإسكان والمرافق من 20.41% عام 2004 إلى 23.03% عام 2023 في حين لم يحقق قطاع الخدمات الحكومية تقدم ملموس فقد انخفضت مساهمته من 79.99% إلى 60.47% للسنتين السابقتين على التوالي. أما نسبة الإجمالي لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق فقد ارتفعت من 2.5,% عام 2004 إلى 23.1% في عام 2023 ويعود ذلك الى زيادة الإنفاق الحكومي بعد التحسن في الموازنات الاتحادية.

ثانيا: حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق ما بعد عام 2003: تعد التجارة الخارجية للعراق أداة رئيسية في توفير الإيرادات المالية للدولة في جانب الصادرات ، وهي كذلك أداة في توفير السلع والخدمات التي لا يتم إنتاجها محليا ومن أبرز ملامح التجارة الخارجية للعراق خضوعها إلى القطاع العام قبل عام 2003 وكان آنذاك لا يسمح للقطاع الخاص أن يساهم بها سوى بحدود محدودة جدا ويتم ذلك عبر تراخيص الاستيرادات التي تمنحها وزارة التجارة العراقية، وفي ظل التحول الجذري في النظام السياسي في العراق سمح للقطاع الخاص أن يمارس عمليات التصدير والاستيراد لسد حاجة القطاعات العائلية أو الحكومية، ولمعرفة حجم وهيكل التجارة في العراق نسوق الجدول رقم (1) للمدة 2004- 2022.

جدول (1) حجم وهيكل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2004- 2022) مليون دولاراً

البيان / السنة	حجم الصادرات		حجم الاستيرادات		حجم التجارة الخارجية	
	الحجم مليون دولار	معدل النمو%	الحجم مليون دولار	معدل النمو%	الحجم مليون دولار	معدل النمو%
2004	17180.0	_	10340.1	_	27520.1	_
2005	22781.0	32.6	12842.9	24.2	35623.9	29.4
2006	29343.0	28.8	13303.7	3.6	42646.7	19.7
2007	38081.0	29.7	15255.0	14.7	53336.0	25
2008	63460.5	66.6	21935.7	43.8	85396.2	60.1
2009	38993.7	38.5	25658.1	18	64651.8	24_
2010	51705.6	32.5	29625.9	15.5	81331.5	25.7
2011	79681.0	54.1	37098.6	25.2	116779.6	43.5
2012	94391.6	18.4	45517.9	22.6	139909.5	19.8
2013	89741.9	4.9_	33383.7	26.6_	123125.6	11.9_
2014	84506.1	5.8	37064.5	11	121570.6	1.2_
2015	49402.5	41.5	41644.1	12.3	91046.6	25.1_
2016	43774.0	11.3_	48594.9	16.6	92368.9	1.4
2017	60022.4	37.1	31572.9	35_	91595.3	0.8_
2018	85181.8	42	36952.7	17	122134.5	33.3
2019	83101.0	2.4_	20903.3	43.4_	104004.3	14.8_
2020	83101.0	42.3_	15400.4	25.9_	63300.6	39.1_
2021	921301.8	39.2	497641.1	36.4	89786.2	45.3

2022	99865.9	60.1	598531.6	49.2	99686.9	55.2

المصدر: تم إعداده بالاستناد الى: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الاستيرادات والصادرات السنوية، أعداد متفرقة.

1- حجـــم التجـــارة: يلاحظ هناك إرتفاع في حجم التجارة في الأعوام 2008 و2015 و2018 وفي المدة (2020- 2022) ويعود هذآ الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط الخام التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي، أما التراجع في بعض الأعوام يعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية عام ذلك إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 و(COVID-19) التي تراجعت فيها أحجام التجارة العالمية في جميع السلع الأساسية وفي الأعوام الأخرى يعود إلى انخفاض أسعار النفط الخام. وعن تقسيم التجارة الخارجية للعراق يتبين إن حجم الصادرات يتفوق على حجم الاستيرادات وتتفاوت معدلات النمو في حجم الصادرات تبعا لانخفاض أسعار النفط الخام، أما بالنسبة للاستيرادات هي الأخرى مرتبطة في نقطتين الأولى بالحاجة المستمرة الى سد متطلبات القطاعات العائلية والإنتاجية لأسباب عديدة منها تعرض قطاع الصناعات التحويلية في العراق إلى التدمير بعد عام 2003 وإلى ظاهرة الإغراق التجاري التي مارستها دول الجوار المختلفة على الاقتصاد العراقي، وعن الارتفاع في حجم الاستيرادات فإنه يرتبط بواقع حجم الصادرات وفي نفس المدد المشار إليها سابقا. ونستخلص بأن حجم التجارة الخارجية للعراق لا يتسم بالثبات نتيجة تعرضه إلى تأثير عوامل دولية مرتبطة بالطلب على النفط الخام بشكل رئيسي.

2- **هيكل التجارة:** يلاحظ من الجدول رقم (2) أن هيكل التجارة الخارجية للعراق تقسم إلى صادرات نفطية وغير نفطية وتهمين الأولى بشكل مطلق على أجمالي الصادرات وبنسبه تصل الى 97.5% وأكثر من ذلك، وهو مؤشر على طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية والتي تجعله غير مستقر في علاقاته الخارجية وانعكاس ذلك على أحداث التنمية المستدامة التي تتطلب ديمومة التمويل الثابت لمشاريع تلك التنمية في حين أن العراق لا يستطيع إيجاد بدائل للاستيرادات التي يحتاجها بشكل كبير جدا وفي مقدمتها المنتجات النفطية مثل (البنزين والنفط الأبيض والغاز).

جدول (2) الصادرات النفطية وغير النفطية للفترة (2004- 2022) (مليار دولار)

الأعوام	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي%	الصادرات النفطية	الأهمية النسبية %	الصادرات غير النفطية	الأهمية النسبية %
2004	29,956,020	_	28,458,219	95.0	1,49780	5.0
2005	39,963,45	33.4	39,564,306	99.0	2,99639	1.0
2006	48,7803,91	22.0	48,292,587	99.0	2,87804	1.0
2007	51,1580,39	21.3	50,646,459	99.0	2,11580	1.0
2008	44,285,59	54.4	78,238,273	99.0	1,90286	1.0
2009	51,473,565	34.8	50,958,829	99.0	2,14736	1.0
2010	63,8807,13	24.1	63,241,906	99.0	3,38807	1.0
2011	96,531,318	51.1	95,566,005	99.0	2,65313	1.0
2012	97,151,788	17.2	112,020,270	99.0	1,131518	1.0
2013	95,514,489	4.0	107,429,344	99.0	1,085145	1.0
2014	72,714,534	4.4	102,677,389	99.0	1,037145	1.0
2015	67,192,476	35.2	66,520,551	99.0	3,71925	1.0
2016	55,352,469	17.6	54,798,944	99.0	2,53525	1.0
2017	75,180,283	35.8	74,428,480	99.0	3,51803	1.0
2018	109,72600,6	45.9	107,531,486	98.0	2,194520	2.0
2019	105,083,228	4.2	100,879,899	96.0	2,203329	4.0
2020	74,299,46	42.6	52,702,006	87.5	1,527940	12.5
2021	70,458,962	41.3	67,539,633	88.2	2,057233	14.5
2022	111,964,38	59.4	97,986,547	97.5	3,986569	17.6

المصدر: تم إعداده بالاستناد الى: -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، تقارير الصادرات (2004_2022).

ثالثا- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للعراق: عادة يشير تشعب نطاق التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدولة ما إلى نجاح الدبلوماسية الاقتصادية للدولة في علاقات قطاعها الخارجي مع دول العالم التي تمثل شركائها التجاريين، إلى جانب الدلالة على الأهمية النسبية للمشاركة في حجم التجارة العالمية، وكذلك السمعة الجيدة للإنتاج المحلي سواء أكان مواد أولية أو خام أم سلع مصنعة وخدمات ، ولبيان التوزيع الجغرافي للصادرات الخارجية للعراق نسوق الجدول رقم (3) ويلاحظ إن أبرز تلك الجهات هي الدول الأسيوية، أذ تقترب إلى أكثر من النصف في المدة (2012- 2021) وتتصدر كل من الصين والهند شركاء العراق الرئيسين من هذه

المجموعة الدولية وبنسبة تصل إلى نحو 50% وهي عادة استيرادات من النفط الخام العراقي، وفي المرتبة الثانية تأتي دول الأمريكيتين في بعض الأعوام تتفوق على المجموعة الأسيوية في بداية مدة الجدول السابق، ومن ثم تخلت عن موقعها إلى المجموعة الأولى ومن ثم تغيرت جغرافية صادرات العراق في عام 2022 بسبب زيادة طلب الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفشي ,COVID-19 وفي المرتبة الثالثة تأتي دول الاتحاد الأوربي والتي لا تشهد تبادل تجاري مستقر مع العراق وفي المرتبة الرابعة تستحوذ عليها الدول العربية وهي لا تشكل أهمية نسبية كبيره من مجمل اتجاهات الصادرات للعراق.

جدول (3) الاتجاهات للصادرات في العراق للفترة (2004-2022)

الأعوام	الدول العربية	الدول الأسيوية	دول الاتحاد الأوربي	دول الأمريكيتين	دول أوربا الأخرى	نسبة منوية %
2004	8.7	12.1	18.3	60.8	0.1	%100
2005	3.2	9.7	28.2	55.6	3.3	%100
2006	3.1	14.5	25.7	55.4	1.3	%100
2007	3.6	15.7	24.6	54.8	1.3	%100
2008	3.6	15.7	24.6	54.8	1.3	%100
2009	3.0	38.2	16.9	41.5	0.4	%100
2010	2.2	42.4	24	30.7	0.6	%100
2011	3.6	45.6	20.2	30.2	0.5	%100
2012	3.3	49.7	17.2	26.9	2.9	%100
2013	3.3	49.7	17.2	26.9	2.9	%100
2014	3.9	61.3	15.5	19.3	0.0	%100
2015	3.6	58.8	17.9	19.2	0.5	%100
2016	5.3	61.4	24.3	8.8	0.2	%100
2017	5.4	61.4	24.3	8.7	0.2	%100
2018	2.0	64.4	20.6	13.0	0.0	%100
2019	2.9	67.7	21.5	7.9	0.0	%100
2020	3.8	78.1	13.5	5.0	0.0	%100
2021	3.9	64.4	17.2	19.3	0.0	%100
2022	5.9	20.3	17.8	55.0	1.0	%100

المصدر: تم أعداده بالاستناد الى: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية، أعوام متفرقة.

أن تحليل تلك الاتجاهات للتجارة يعود إلى عدم امتلاك العراق تنوعا في جهازه الإنتاجي وثبات نمطيه صادرات العراق كما ذكرنا ذلك سابقا، ولهذا نستنج إن معظم تلك الاتجاهات نحو الدول المستهلكة للنفط العراقي. أما عن اتجاهات الاستيرادات يوضحها الجدول رقم (4) للمدة (2004-2023) وتأتي في المرتبة الأولى مجموعة الدول الآسيوية رغم تذبذبها من سنة إلى أخرى وسجلت نسبة مرتفعة جدا عام 2010 وعام 2019 وبلغت عام 2022 نحو٦٤.٤% وفي المرتبة الثانية. ويلاحظ إن نسبة مساهمة الاستيرادات للعراق مع هذه المجموعة لم تستقر على نسب متباينة بسبب تحديات سياسية في كثير من الأحيان، وفي معظم حالاتها ترجع إلى حاجة السوق العراقية إلى الاستيرادات من السلع الغذائية التي يحتاجها القطاع العائلي ولعدم القدرة على إنتاجها، وفي المرتبة الثالثة تأتي دول الاتحاد الأوربي وتتسم بالثبات إلى حد كبير رغم انخفاضها إلى نسبة 6.2% عام 2022 على حساب زيادة استيرادات العراق من دول الأميركتين في العام الأخير .

جدول (4) الاتجاهات الجغرافية لاستيرادات العراق الخارجية للفترة (2004_2022)

الأعوام	الدول العربية	الدول الأسيوية	دول الأمريكيتين	دول أوربا الأخرى	بقية الدول	المجموع %
2004	34.7	12.9	26.5	24.8	1.1	%100
2005	34.0	8.3	17.5	35.4	0.8	%100
2006	36.6	6.7	14.7	41.0	1.0	%100
2007	45.2	13.5	10.9	30.1	0.3	%100
2008	47.7	9.2	11.4	31.4	0.3	%100
2009	33.7	20.0	8.5	37.0	0.8	%100
2010	23.7	19.2	11.9	43.6	1.6	%100
2011	24.9	26.4	8.9	39.3	0.8	%100
2012	24.9	26.4	8.9	39.3	0.8	%100
2013	23.9	51.6	5.6	17.6	1.3	%100
2014	23.9	51.6	5.6	17.6	1.3	%100
2015	25.8	49.1	6.3	18.6	0.2	%100
2016	25.8	49.1	6.3	18.6	0.2	%100
2017	25.8	49.1	6.3	18.6	0.2	%100
2018	8.8	65.2	7.2	18.0	0.8	%100
2019	6.2	70.9	6.6	16.1	0.2	%100
2020	7.6	70.9	5.4	15.8	0.3	%100
2021	25.8	51.6	6.3	18.6	0.8	%100

2022	8.7	64.4	19.3	6.2	1.4	%100

المصدر: تم إعداده بالاستناد الى:جمهورية العراق، وزارة التجارة العراقية، النشرات الإحصائية، للفترة (2004- 2022).

المبحث الثاني: ماهية الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية للعراق مع دول الجوار المختلفة

أولا: ـ المضامين: تسعى الدول المجاورة للعراق الى تحقيق التكامل الاقتصادي سواءً دول الجوار العربي أم دول الجوار غير العربي، وتم عقد العديد من الاتفاقيات لتسهيل عملية التبادل التجاري وخلق منطقة تجارة حرة ولكن هذه الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لم تحقق إلا بنسبة نجاح ضئيلة لعدة أسباب سياسية واقتصادية مختلفة ،وفي هذه الدراسة سوف يتم تسليط الضوء على التكامل الاقتصادي والتجاري بين العراق ودول الجوار العربي وغير العربي وتوضيح جميع اليات التكامل الاقتصادي وتحليل هذه الاتفاقيات مع معرفة أبرز التحديات التي تواجه هذه الاتفاقيات بين دول الجوار، كذلك تتضمن هذه الدراسة تفعيل دور العراق تجاريا واقتصادياً وسياسياً لتحقيق التبادل التجاري ومواجهة سياسة إفقار الجار في الاقتصاد العراقي، لقد شهدت التجارة بين العراق والدول المجاورة العربية وغير العربية تطوراً موازياً الى حد معين لحركة التجارة العربية وتركيا وايران، إذ تميزت التجارة بين العراق ودول الجوار بالتركيز الشديد في كل من الصادرات والاستيرادات على مختلف السلع والخدمات، تمتاز الدول المجاورة للعراق بكونها أكبر انفتاحا بين بعضها بعض إذا ما قورنت بعلاقاتها مع العالم الخارجي [1]. وهناك اتفاقيات قد تؤدي الى قيام رجال الأعمال بنقل مشاريعهم مع هذه الدول مثل الاتفاقية بين العراق والأردن، لكون البيئة الاستثمارية المتوفرة في الأردن هي أفضل من العراق من حيث درجة المخاطرة وسهولة الأعمال وتوفر مستلزمات الإنتاج، مما ينعكس ذلك سلباً على المتغيرات الاقتصادية كالبطالة والإيرادات الحكومية وحجم الناتج المحلي الإجمالي.

1- **الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لدول الجوار غير العربي مع العراق:** يجب القول إنه لا توجد تفاصيل منشورة عن تفاصيل تلك الاتفاقيات الموقعة بين العراق ودول الجوار العربية وغير العربية، فهي مجرد اجتماعات بين الأطراف ومن ثم تأخذ الاتفاقيات تسميات دون نشر.التفاصيل لها، حتى يتسنى للباحثين قراءتها وتسجيل عليها الملاحظات وتشخيص السلبيات والإيجابيات، ولكن تبقى الحقيقة أن العراق لا يمتلك تنويعاً اقتصادياً يمكنه أن يصدر السلع والخدمات الى شركائه من دول الجوار فلا يزال النفط الخام هو المهيمن على هيكل صادراته الخارجية مقابل استيرادات مختلفة من السلع الصناعية والزراعية من تلك الدول. وتعد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الدولية هي أدوات هامة لتطوير اقتصادات الدول المتعاقدة في مجالات متعددة كالتجارة والصناعة والزراعة وغيرها فضلاً عن إمكانية حل العديد من المشاكل التجارية والاقتصادية بين الدول المتعاقدة، وفي هذا الصدد قام العراق بعقد العديد من الاتفاقيات والتفاهمات مع (تركيا وايران) دول الجوار غير العربي وقد شملت جوانب متعددة مثل التجارة والنقل ومجالات الطاقة وغيرها من القطاعات الأخرى، التي يمكن أن تركز منها كالاتي: وهي الاتفاقيات مع دول الجوار غير تركيا وايران ويشير لها الجدول رقم (5).

جدول (5) الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لدول الجوار العربي وغير العربي مع العراق

الدولة	الاتفاقية	مكـــــان الانعقاد	تاريخ الاتفاقية	نبذه مختصرة عن الاتفاقية	حال الاتفاقية
اولا: الجوار العربي					
السعودية	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي	الرياض	1984	انبثق عنها لجنة مشتركة ثم عقد اجتماعات الدورة (5) منها في الرياض عام 1995	مفعلة
	المجلس التنسيقي العراقي السعودي			تم عقد اجتماعات المجلس التنسيقي العراقي السعودي للدورة الخامسة للمدة 25-2003/5/25 في السعودية	
	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي	بغداد	1977	أنبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة (10) منها في بغداد 2023 ليتم تنفيذ فقرات المحضر	مفعلة
الكويت	اتفاقية التعاون التجاري	الكويت	2014/12/28	انبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة الاولى منها في الكويت خلال عام 2018	

الجمهورية العربية السورية	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي	دمشق	2006	انبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة(12) في بغداد في 20-21 /2024 ليتم تنفيذ فقرات المحظر	مفعلة
الأردن	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	عمان	1980	انبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة (26) عام 2023	مفعلة
	اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين العراق والأردن	بغداد	2023	عقد اخر لقاء اجتماعات الدورة (30) في عمان	مفعلة
ثانياً: دول الجوار غير العربي	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي	بغداد	1971	وقعت هذه الاتفاقية لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والفني على اساس المنفعة المتبادلة تمخض عنها عقد اجتماعات اللجنة العراقية- التركية المشتركة وتم عقد (19) اجتماع كان اخرها عام 2023 لم يتم التوقيع على المحضر المشترك بسب عدم الاتفاق على نسبة الاطلاقات المائية وكذلك ملف النفط	مفعلة
تركيا	اتفاقيةالشراكة الاقتصادية الشاملة	بغداد	2009/3/23	تهدف الاقامة تعاون وشراكة مع تعميق وتوسيع العلاقات التجارية الثنائية لم يصادق عليها من قبل مجلس النواب العراقي لعدم تضمينها فقرة تتعلق بالتعاون في مجال المياه المشتركة	غير مفعلة
ايران	اتفاق تجاري بين حكومة جمهورية العراق والحكومة الإيرانية	طهران	1977	الهدف منها توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وينظم ذلك من خلال لجنة مشتركة بين الجانبين تعقد اجتماعاتها دوريا بالتناوب بين كلا البلدين – وتم عقد اخر اجتماع للجنة المشتركة الدورة السادسة في طهران للفترة 5-6 /5/ 2024 تمخض عنها توقيع محضر اجتماع يتضمن عدد من محاور التعاون التجاري والاقتصادي	مفعلة

المصدر: جمهورية العراق موقع وزارة التجارة العراقية. at: htpp:// www.mot.gov.iq

أ.اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين العراق وتركيا في عام (1976)، وشكلت بموجبها اللجنة العراقية التركية المشتركة، والتي عقدت دورتها الثامنة عشر في العاصمة التركية عام (2018)

ب. الاتفاقية التجارية بين العراق وإيران عام (1977) لغرض توسيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين، والتي عقدت دورتها الثالثة في بغداد عام (2015).

ج. اتفاقية شراكة شاملة بين العراق وتركيا عام (2009) من أجل تعميق وتوسيع العلاقات الثنائية بين الدولتين إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب عدم موافقة مجلس النواب العراقي لعدم أدراج قضية المياه المشتركة بين بنودها [2].

د. الاتفاقية الاقتصادية الخمسية بين العراق وإيران عام (2021) في مجالات الاستثمار والجمارك والأسواق الحرة الحدودية بالإضافة الى الفرص الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين.

أن لما ذكر أهمية كبيرة في إدخال الاستثمارات من دول الجوار غير العربي للداخل وبالتالي تؤدي هذه الاستثمارات الى تنشيط عجلة الاقتصاد المحلي الإجمالي للعراق، كما يمكن الاستفادة من هذه الاستثمارات هو رفع خبرة العاملين المحليين وبالتالي فتح استثمارات محلية مشابهة لتلك الدول المجاورة والاعتماد على العمالة المحلية المكتسبة لتلك الخبرات.

2- **الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لدول الجوار العربي مع العراق:** تمثل العلاقات بين العراق ودول الجوار العربي من أقدم العلاقات بين الطرفين، فقد كانت تربطها مجموعة من العلاقات الاقتصادية المختلفة وذلك بحكم العوامل الجغرافية المتمثلة الى حد كبير بينهما وتمتد تلك العلاقات الى عهد ما قبل اكتشاف النفط بين الطرفين وكان حينها العراق المجهز للسلع الى بعض الدول العربية وفي مقدمتها الكويت، وكان العراق يصدر المنتجات الزراعية والجلود والإسمنت بأنواعه، ولكن حصل تحول في تلك العلاقات بعد اكتشاف النفط الخام في هذه الدول العربية وأصبحت الاهتمامات لكل من الطرفين تتجه الى خارج هذه المجموعة وبالتحديد الى الدول الرئيسة المستهلكة للنفط الخام المتمثلة بالدول الصناعية وتشير نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الى الأهمية الكبيرة للنفط الخام، إذ تصل الى أكثر من (90%) في الاقتصاديات المحلية الى هذه الدول وهو

ما جعل صورة التعاون المتبادل قليلة في ضوء هذا التماثل في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصاديات مقابل ذلك التعاون العربي لدول الجوار حيث تكون مهمة جداً للطرفين ما بعد تغيير النظام السياسي في العراق بعد أن استطاعت هذه الدول بتنويع اقتصاداتها والاستثمارات والطاقة تأتي أهمية الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول الجوار العربي من اجل بدء مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس الاحترام المتبادل بين الطرفين. وفيما يأتي استعراض الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين العراق ودول الجوار العربي كما يشير إليها الجدول السابق.

أ- الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والسعودية:

(1) اتفاقية التعاون التجاري في الرياض عام 1984 والتي انبثق عنها لجنة مشتركة ثم عقد اجتماعات الدورة (5) منها في الرياض عام 1995 دعت الى رفع لمستوى التبادل التجاري بين البلدين.

(2) اتفاقية المجلس التنسيقي العراقي السعودي إذ تم عقد اجتماعات المجلس التنسيقي العراقي السعودي للدورة الخامسة للمدة 2003/5/25.

(3) اتفاقية التعاون التجاري الاقتصادي في بغداد عام 1977 والتي انبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة (10) منها في بغداد عام(2023) ليتم تنفيذ فقرات المحضر مفعلة.

(4) اتفاقية النقل البري والبحري بين العراق والسعودية عام (2021) لتسهيل التبادل التجاري والتي دخلت حيز التنفيذ بافتتاح المنفذ البري منفذ عرعر الحدودي لنقل البضائع والمسافرين بين الدولتين بعد إغلاق دام لأكثر من ثلاثة عقود.

ب- الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والكويت: وهي اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والتي انعقدت في الكويت عام 2014 وانبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة الأولى منها في الكويت خلال عام 2018.

ج- الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والجمهورية العربية السورية: انعقدت اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي في دمشق عام 2006 وانبثق عنها لجنة مشتركة وتم عقد اجتماعات الدورة (12) في بغداد في 2024 ليتم تنفيذ فقرات المحضر.

د- الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والأردن

(1) نصت الاتفاقية على إقامة منطقة تجارية حرة مشتركة بين العراق والإردن إذ انعقدت في بغداد عام 2023 وعقد أخر لقاء في اجتماعات الدورة (30) في عمان وكذلك تنص الاتفاقية على قيام العراق بتصدير النفط بأسعار تفضيلية الى الأردن ومن ثم الى مصر-عبر ميناء العقبة الأردني مقابل التزام الأطراف الأخرى (مصر-والإردن) بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية، كما تضمنت الاتفاقية السماح للحرفيين المصريين بالدخول الى سوق العمل العراقي للمساهمة في إعادة الإعمار[3].

(2) الاتفاقية الأردنية العراقية المجددة عام (2019) والتي كان من بنودها إعفاء (371) سلعة داخلة الى العراق من الضرائب الكمركية مقابل فرض تعريفة كمركية على السلع العراقية المصدرة الى الأردن بنسبة(30%). وعلى الرغم من تعدد الاتفاقيات والتفاهمات بين العراق ودول الجوار العربي وغير العربي الا إنها لم تنعكس على الاقتصاد العراقي بشكل كبير وان اغلب تلك الاتفاقيات تصب في مصلحة دول الجوار، كما اتضح لنا من تناول الميزان التجاري لهذه الدول مع العراق فهي تحقق فائضاً تجارياً مستمراً مع العراق .

ثانيا: متطلبات تفعيل الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية للعراق مع دول الجوار: إن إصلاحات السياسة التجارية وتسهيل التجارة من خلال خفض تكاليف النشاط التجاري، من شانها تعزيز وتنويع الصادرات والتجارة مع دول الجوار للعراق، وهذا من شانه أن يعزز السلام والاستقرار

الإقليميين، لقد دأب العراق على تصدير المنتجات غير النفطية الى دول الجوار، ولكن بالنظر الى الصعوبات التي يواجها العراق في عدة اتفاقيات تجارية رسمية في المنطقة، فان الإجراءات العملية لتعزيز التجارة الفعلية على الأرض هي اكثر ترجيحا في أن تؤتي ثمارها، وتمثل زيادة التكامل مع المنطقة من خلال تعزيز التجارة في السلع والخدمات استراتيجية مربحة للعراق وجيرانه.

ثالثا: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية للعراق مع دول الجوار: في العراق تلعب التجارة الخارجية الدور الرئيسي في توفير الموارد المالية لسد متطلبات سكانه من الحاجات الأساسية ولكن تلك التجارة تتعرض من مدة إلى أخرى لمخاطر الأسعار العالمية المرتبطة بالمنتج الرئيس الذي يمثل تقريبا مجمل التجارة الخارجية للعراق مما ينعكس على تنفيذ البرامج التنموية، وعلى هذا الواقع لجأت الحكومات العراقية ما بعد عام 2003 إلى إسلوب عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع شركاء تجاريين مع دول الجوار العراقي المختلفة. وعند متابعة مسميات هذه الاتفاقيات الثنائية لا تبين التفاصيل لمضامينها والتي لا تنشر من قبل وزارة التجارة، حتى يمكن معرفة السلع الداخلة في التبادل الثنائي، وما هي الإجراءات التجارية التي يمكن اتخاذها من قبل أي طرف في حالة مخالفة بنودها. أن أهمية مراجعة مضامين لاتفاقيات الاقتصادية والتجارية تقف وراءها حالة العجز التجاري الذي يحققه العراق مع دول الجوار المختلفة كما يوضحه الجدول رقم (6) في السنتين 2004 و2023 , ويقف وراء حالة العجز المتواصل مع تلك الدول تفوق جانب الاستيرادات العراقية بسبب تخلف الجهاز الإنتاجي المحلي للعراق وافتقاره للتنوع الإنتاجي بما يمكنه توفير الحاجات الأساسية للاستهلاك المحلي مقابل ضعف هيكل الصادرات الإجمالية للعراق التي ترتكز على سلعة النفط الخام. وفي هذا السياق تتطلب المراجعة الدورية لهذه الاتفاقيات الثنائية وتفعيل المتوقفة منها والعمل على خلق صناعات عراقية لتقليل الاستيرادات للسلع التي ينجح في إنتاجها لسد حاجة السوق العراقية، في النتيجة على العراق أن يضع في حسابات التفاوض الثنائي أو حتى عقد الاتفاقيات التجارية مع المجموعات الدولية الحجج الاقتصادية وغير الاقتصادية في عقلية المفاوض العراقي.

جدول رقم (6) صافي الميزان التجاري للعراق مع دول الجوار العربي وغير العربي للسنوات (2004) و(2023) (مليون دولاراً)

دول الجوار غير العربي				دول الجوار العربي							
إيران		تركيا		السعودية		الأردن		الكويت		سوريا	
2004	2023	2004	2023	2004	2023	2004	2023	2004	2023	2004	2023
-10106	—	-1295	-2230	-186	-384	-2813	-782	—	-99	-188	-42

المصادر:

- البنك المركزي العراقي، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، تقرير تجارة العراق لعام 2023.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2024.

الاستنتاجات

من أبرز الاستنتاجات ما يأتي:

1- تبين إن الاقتصاد العراقي يهمين على أقسامه الرئيسية القطاعات السلعية ويعود ذلك إلى الأهمية النسبية الكبيرة التي يساهم بها القطاع الاستخراجي .

2- يعود استمرارية نمط الاقتصاد العراقي إلى فشل عملية التنويع الاقتصادي خلال مدة البحث بسبب غياب الدعم الحكومي وفشل التخطيط الاقتصادي .

3- تمثل التجارة الخارجية للعراق مع دول الجوار المختلفة خيارا تجاريا ضروريا لعدة أسباب في مقدمتها سهوله التبادل التجاري مع هذه الدول وعوامل جيوسياسية .

4- لا تزال الصادرات النفطية تشكل الأهمية النسبية الكبيرة في الصادرات الإجمالية للعراق بسبب فشل تنويع الصادرات .

5- اتبع العراق إسلوب عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار المختلفة في محاولة للتعامل المتوازن مع شركاؤه التجاريين ولتجنب ظاهرة الإغراق التجاري ولضمان تحقيق المصالح الوطنية العليا .

التوصيات

يوصي البحث ما يأتي:

1- على العراق أن يتبع استراتيجيات التنويع الاقتصادي لضمان التنمية المستدامة التجارية بما يمكنه من إيجاد السلع والخدمات للمتاجرة مع دول العالم إلى جانب الصادرات النفطية التقليدية .
2- العمل على توسيع تلك الاتفاقيات الاقتصادية مع دول العالم باعتبار ذلك يمثل حاليا استراتيجية متبعة على نطاق في تعاملات الاقتصاد العالمي .
3- السيطرة التامة على المنافذ الحدودية الرسمية وغير الرسمية مع دول الجوار العربي وغير العربي لمنع عمليات التهريب وللحد من ظاهرة الإغراق التجاري التي تمارسها تلك الدول على العراق .
4- من الضروري أن يأخذ العراق مصالحة الوطنية في عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية لما يمتلكه الاقتصاد العراقي من إمكانيات اقتصادية وبشرية كبيرة.

المصادر References

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024
3- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الاستيرادات والصادرات، إعداد متفرقة.
4- جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، تقارير الصادرات(2022- 2004) .
5- جمهورية العراق، وزارة التجارة العراقية، النشرات الإحصائية للمدة(2022- 2004)
6- حمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 18،2010،ص9.
7- **وزارة التجارة العراقية، الاتفاقيات التجارية بين العراق ودول العالم. https://iltp.not.gov**
8- الشراكة الاقتصادية بين العراق ومصر والأردن، الشبكة الدولية https://www.aljazeea net : /ebusiness
9- البنك المركزي العراقي، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، تقرير تجارة العراق لعام 2023.
10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2024.